Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب قد ألف منذ زمن بعيد ، وانتهى العمل به فى المدارس بعد سنوات من تأليفه ، فإنه ما يزال – لهاتين الصفتين السابقتين – وسيلة ناجحة لتعليم النحو ، وتتوالى طبعاته حتى اليوم .

إلى هنا ، ولم يحدث تيسير فى المادة العلمية ، فهى نفسها مادة النحو القديم بمصطلحاته وأفكاره ، ولكن منذ سنة ١٩٣٥ بدأ التيسير فى المادة نفسها دون المصطلحات ، وبدأ الأمر هينا أولا باعتماد أصحابه على الارتياط – ولو بأدنى الأسباب – فى تيسيرهم بآراء النحاة الأقدمين ، على أن يكون فى ذلك نوع من التخفيف على الدارس وفهمه ، ومن أمثلة ذلك :

* فى الآية القرآنية (وكلوا واشربوا حتى يتَبيَّنَ لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) يرى جمهور النحاة أن الفعل (يتبين) منصوب (بأن) مضمرة بين (حتي) والفعل ، ومن رأى بعض النحاة أنه منصوب بعد حتى بلا إضمار ، – وهذا ما أخذ به الميسرون .

* المستثنى التام المنفى فى مثل قول القرآن (ما فعلوه إلا قليل منهم) فيه وجهان لدى النحاة النصب على الاستثناء والرفع على الإتباع ، وقد اختار الميسرون وجها واحدا منهما – وهكذا فى كثير من مسائل النحو .

هذا تيسير فى المادة فى حدود الصلة بالآراء القديمة ، أو بعبارة أخرى : هو تيسير حَذِر اعتمد على اختيار الأسهل فيما هو موجود فى الكتب النحوية ولكنه لم يغير شيئا من المصطلحات التقليدية المتعارف عليها .

وهكذا ظل الأمر حتى سنة ١٩٥٨ – إن لم يخطئنى التاريخ – وفى هذه الأثناء ألف الأستاذ «إبراهيم مصطفى» كتابه «إحياء النحو» الذى اتخذ أساسا للطريقة المشهورة «المسند والمسند إليه» والتى لم تقتصر على التغيير فى المادة فقط ، بل غيرت أيضا المصطلحات ، وطُبقت فكرتها فى كتاب آخر هو «تحرير النحو العربى» وعلى أساسها كانت الكتب التعليمية المدرسية .

وسأقدم فكرة موجزة عن هذه الطريقة التى ما يزال دويها فى آذاننا ، لنخلص